البرنامج الوطني الاستقرار..وإعادة الاعمار والتنميه في ليبيا (اجندة ليبيا 2030 م)

اعداد المهندس صلاح الدين عبدالقادر ابوغراره
المستشار الأول بمجلس التخطيط الوطني
2023م

البرنامج الوطني / الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في ليبيا
أجندة ليبيا 2023 م

مقدمة: -

تطرح هذه الورقة برنامجاً وطنياً لتحقيق الاستقرار في ليبيا والإعداد لتنفيذ برامج وخطط التنمية والإعمار.. بما يمثل خارطة طريق وإطار شامل للإصلاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والبشرية المستهدفة خلال السنوات القادمة، وصولاً إلى التنمية الشاملة في كل ربوع ليبيا، ويتناول هذا البرنامج الوطني الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لعملية الاستقرار في مرحلة التوافق السياسي والمصالحة الوطنية.

وباعتبار أن الهدف الأساسي للتنمية يتمثل في {تحسين المستوى المعيشي والمعرفي المستدام للمواطنين؛ وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي}.. لذلك يهدف البرنامج إلى تهيئة كافة الظروف من أجل صون حقوق وكرامة المواطن والارتقاء بنوعية الحياة والظروف المعيشية وتحقيق تنمية مكانية متوازنة في كل المناطق في ليبيا بالاعتماد على مقدرات وثروات المجتمع وإمكاناته الكامنة تحقيقاً لأهداف وطنية وفقاً **(لرؤية شاملة)** لمستقبل ليبيا واسترشاداً واستدلالاً بالغايات التي خلُصت إليها الدراسة المعُدة من قبل مجلس التخطيط الوطني حول **(رؤية ليبيا 2040م)** التي تعكس تطلعات الشعب الليبي ؛ وتستشرف مستقبل ليبيا بحلول العام 2040م{كدولة متقدمة؛ قادرة على تحقيق التنمية المستدامة ؛ والعيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل؛ وصولاً إلى مجتمع يعي أهدافه ويسعي إلى تحقيقها في ضوء استقراء موضوعي لإمكاناته وخياراته؛ ويدير مؤسساته بكفاءة وشفافية في ظل نظام ديموقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوقهم متساوون أمام القانون؛ وينعمون بعيش كريم يتناسب وجهودهم وموارد وطنهم }.

- كذلك تم الاسترشاد والاستفادة من الحوارات والمقترحات التي خلصت إليها دراسات عدة شارك فيها أعداد من المستشارين والخبراء والبحاث والمهتمين بالشأن الوطني وتمثل (رؤية وطنية لمستقبل ليبيا) ، إضافة إلى ما أعده مجلس التخطيط الوطني من استراتيجيات وطنية وسياسات عامة ودراسات في مجالات التنمية .

مقترح الخطة التنفيذية للبرنامج الوطني : الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في ليبيا :

يقترح أن ينفذ البرنامج الوطني لإعادة الاستقرار والإعمار والتنمية من خلال خطة عمل متكاملة وشاملة **(أجندة ليبيا 2030م)**.. تتكون من مرحلتين -

المرحلة الأولى: مرحلة **الاستقرار والإصلاح الشامل**، وتتضمن البرامج التالية: -

أولاً: برامج إعادة الاستقرار وتتضمن:

- برامج التنمية الاجتماعية.
- برامج التنمية البشرية.
- توفير الخدمات الأساسية للمواطن.

ثانياً: برامج الإصلاح الشامل وتتضمن:

- الإصلاح الاقتصادي.
- الإصلاح التشريعي.
- الإصلاح الإداري: تطوير النظام الإداري – الإصلاح المؤسسي والتنظيمي.
- إعداد إحصاءات وقاعدة بيانات وطنية محدثة ومطورة ودقيقة.

المرحلة الثانية: مرحلة الإعمار والبناء والتنمية وتتضمن البرامج التالية:

- وضع استراتيجية وطنية للتنمية والإعمار.
- مرحلة الدراسات العمرانية وتطوير ومراجعة المخططات العمرانية.
- إعداد خطط تنموية تستهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازية ومستدامة مع مطلع العام (2030م).

المرحلة الأولى : مرحلة الاستقرار ...والإصلاح الشامل

أولاً: إعادة الاستقرار لجميع المدن والقرى والأرياف والتجمعات السكانية؛ والمستهدف خلال هذه المرحلة معالجة مختلف الأزمات والمختنقات، وتحسين الأوضاع الراهنة وذلك بتوفير الحاجات الأساسية - ولو كان في حدودها الدنيا في المراحل الأولى من عملية إعادة الاستقرار؛ وتحسين مستويات المعيشة والخدمات الأساسية وهي خطوة أساسية لبث الطمأنينة، وإزالة الآثار النفسية، وتجاوز حالة الإحباط والاحتقان التي يعاني منها المواطنين، ومجابهة ظواهر التشكيك في النوايا والإشاعات المغرضة.

تتضمن عملية إعادة الاستقرار عدد من المحاور أهمها:

1- وضع برامج فاعلة للتنمية الاجتماعية:

- **الاهتمام** بالطفولة وبالأسرة وبالشباب ... لمعالجة التراكمات النفسية لسنوات الاحتقان الماضية؛ ولتجاوز الآثار السلبية لمرحلة الانقسام والتقاتل والمواجهات العسكرية؛ ومعالجة التصدعات الاجتماعية والعمل على عودة الأمل والتفاعل مع النسيج الاجتماعي الموروث؛ وترسيخ حرية التعبير وثقافة الحوار واحترام الرأي الأخر والقبول به، وتعزيز قيم التسامح والتكافل دون حواجز أو خوف أو تشكيك وبروح وطنية مبنية على مبادئ الأخلاق النبيلة والاحترام والمودة والرغبة في التعاون والتعايش السلمي.
- **استثمار** الإمكانات الكامنة لكافة الفاعليات في المجتمع؛ وتحفيزها للتفاعل بشكل ايجابي مع عملية إعادة الاستقرار والبناء والإعمار... وذلك بالمشاركة الجـــــادة والفاعلة في برامج معالجة وتغيير الأوضاع السلبية القائمة ؛ وتبني برامج الإصلاح والتغيير المنشود ومجابهة ما يواجهه المجتمع من تشظٍ للنسيج الاجتماعي وانحدار مستويات السلوك ؛ وتولد الكراهية والأحقاد والتخوين ؛ وثقافة الإقصاء والمغالبة المناطقية والجهوية والعنف المسلح والحملات الإعلامية الموجهة ، وتبنى جهود التغيير ؛ وبرامج التنمية المكانية والمجتمعية والتأكيد على القيم الاجتماعية الموروثة .
- **والمستهدف** أن يشارك في هذه البرامج المؤسسات العامة والأهلية (الاجتماعية- الثقافية - الإعلامية - التعليمية بمختلف مستوياتها وتخصصاتها - المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني- الحركة الكشفية- المنظمات والروابط الخيرية والإنسانية ...الخ)، حيث يتم طرح مختلف المبادرات والمقترحات وبرامج الإصلاح والتنمية المجتمعية للتفاعل مع مكوناتها ومرتكزاتها، وللمساهمة في برامجها التنفيذية لتحقيق أهداف تنمية المجتمع والرفع من قدراته وإمكاناته.. بداية من برنامج **إعادة بناء الإنسان؛** وهي خطوة أساسية ومهمة من مرحلة إعادة الاستقرار، إضافة إلى ما يتم إعداده من دراسات ومقترحات في شأن برامج وخطط التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

2- برامج التنمية البشرية:

- يشكل العنصر البشري ركيزة أساسية في عملية الإعمار والتنمية المتكاملة، وينظر للبشر بوصفهم الثروة الحقيقية لأي مجتمع، وبالتالي فإن الهدف الأساسي للتنمية يجب أن يتمثل في توفير البيئة الملائمة لكافة الناس ليتمتعوا بحياة صحية آمنة ومستقرة؛ توفر احتياجاتهم؛ وتحقق طموحاتهم؛ وتؤمن لهم السعادة والرفاهية-

بما يعنى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس.. **ومن هذا المنظور الإنساني فالتنمية البشرية** ترمى إلى تشكيل وبناء القدرات، ثم انفتاح الناس بمقدراتهم المكتسبة على مجالات العمل.

- إعطاء أولوية في برامج التنمية البشرية لقطاعات (التعليم – الصحة) ووضع خطط وبرامج تنفيذية تتضمن مشروعات تطوير وتحسين مستوى الخدمة ، وإعادة تأهيل المؤسسات والمرافق التعليمية والصحية بمختلف مستوياتها ، وتوفير أهم الاحتياجات وذلك بحصر القائم منها ؛ وتحديد العجز المتراكم ، وتقدير الاحتياجات الآنية والمستقبلية ، وسد العجز والنقص على مراحل متوالية ومستمرة ؛ وذلك كخطوة عاجلة من برامج التنمية البشرية المتكاملة في إطار إعادة الاستقرار وتحسين وتطوير مستويات الأداء ، مع وضع برامج مستقبلية لتطوير وتنمية جميع المرافق التعليمية والصحية.

- برامج التعليم والتأهيل العلمي وتنمية القدرات:

*** <u>التأهيل العلمي:</u>** حصول الفرد على القدر الكافي من التعليم والتأهيل العلمي والتقني والتدريب وتنمية القدرات بما يساعد على اكتساب مهارات تتطلبها المشاركة في النشاط الاقتصادي، ومواكبة كافة متطلبات سوق العمل وما تشهده من تغيرات.

- أهمية **الانفتاح على مصادر المعرفة** العالمية؛ والحصول على المعلومات والمؤشرات الحديثة؛ وتوفير معرفة كاملة بلغات حية (لغات التطور العلمي)، إضافة للتطوير المستمر لمناهج التعليم على نحو يربط بين مخرجات التعليم واحتياجات الأنشطة الاقتصادية سواء القائم منها أو المُدرج في خطط التنمية المستقبلية.

- وقد أدت الثورة التكنولوجية وتطوير سبل ووسائل الاتصالات وما أعقبها من تطورات اقتصادية وتغيرات اجتماعية إلى تزايد دور المعرفة كعنصر حاكم للتنمية يسيطر على حركة رأس المال العيني وعلى طبيعة التشغيل، وشبكة العلاقات الدولية، التي خضعت لما فرضته ظاهرة العولمة ومعطيات التقدم التقني في كافة المجالات، والتحول إلى أسلوب ومنهجية (التعلم) بدلاً من الأساليب التقليدية (التلقي والتلقين) في منهجية التعليم المطبقة.

<u>تنمية القدرات</u>: تعتـبـر عملية مهمة في مسيرة التنمية - وهي أكثر من مجرد دعم برامج التدريب - فهي عملية مستمرة للاستثمار الفعلي في مجالات التعليم الشامل ذو الجودة طويل الآجل، وتعزيز آليات التعبير والإبداع والابتكار، والتفاعل بين المواطنين والدولة؛ وإجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة التي تضمن قيامها بالدور المرسوم لها في تقديم الخدمات. كما تعتمد عملية التنمية على امتلاك الدولة للقدرات الوطنية اللازمة، وتعزيز التنمية البشرية بطريقة مستدامة بما يساهم في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ شاملاً الإصلاحات العاجلة والمستمرة لنظم الإدارة، وريادة الأعمال والتدريب وتطوير الأداء؛ وهياكل الأجور.

تحقيق هدف الصحة الجيدة <u>من</u> خلال **نظام صحي فاعل ومتطور** وبيئة صحية سليمة، **وشبكة آمان اجتماعي** تعني بكل المواطنين، مع الاهتمام بتطوير ورفع قـــدرات الكوادر الطبية المحلية وعلى الأخص (العناصر الطبية الفنية والمساعدة) لتواكب الأساليب والتقنيات الطبية الحديثة والمتطورة عالمياً.

- إضافة لبرامج تنمية قدرات الشباب خلال مرحلة إعادة الاستقرار: -

- **البحث** في قضـايا الشـباب، ومعالجة أبرز المختنقات التي تواجههم وتعيق الاسـتفادة من جهودهم وتؤثر في اندماجهم بالمجتمع، ووضـع البرامج الكفيلة بكبح روح العنف والاستقواء بالسـلاح التي سيطرت على

أعداد كبيرة من الشـــباب، وإعادة تأهليهم وإدماجهم بالحياة المدنية، كذلك نبذ ثقافة المناطقية والجهوية والاصطفاف في مؤسسات وسلطات محلية وتعزز القناعة لديهم باعتبارها سلطات موازية لسلطة الدولة.

- تنفيذ برامج توعوية وتثقيفية وتأهيلية تســتثمر جهود الشــباب وتفعل وتطور طاقاتهم الكامنة وقدراتهم المتميزة في العمل المنتج والتعلم والابتكار، وبث روح التنافس بينهم لتحقيق التفوق والنجاح في مختلف المجالات، وتوفير فرص العمل لهم سواء من خلال برامج المشروعات الصغرى والمتوسطة التي ينبغي أن توجه استثماراً لجهودهم ولتوفير الخدمات في مناطقهم أو غيرها من برامج.

- العمل على إشــراك الشــباب في تعاونيات محلية لتنفيذ خدمات اجتماعية تضــامنية تســاهم في برامج ومشروعات وأعمال ذات طبيعة جماعية تعاونية، توفر لهم فرص العمل والدخل وتصنف كأعمال عاجلة مثل أعمال صيانة المباني والطرق وإزالة ونقل المخلفات والمباني المتهدمة وآثار المعارك، ضمن برامج إعادة الاستقرار.

3- توفير الخدمات الأساسية للمواطنين:

- **العمل** على حصر القصور القائم الذي تعاني منه المؤسسات والمرافق الخدمية العامة وفروعها، وحصر الإهلاكان والأضرار والمفقودات، وصيانة وتجهيز مقارها وتوفير التجهيزات والمستلزمات المطلوبة وتقدير حجم الاحتياج الفعلي لتعود لأداء عملها بالكفاءة المطلوبة، ودعمها للقيــام بالواجبات المناطة بها، وذلك بوضع برامج التشغيل وتفعيل الخدمة، وتحسين وتطوير الأداء.

- **الاهتمام** بمؤسسات التعليم الأساسي والمتوسط والجامعي والفني والتقني، وصيانة وتطوير وتحديث وتجهيز مقارها، وتوفير الكتب والمراجع والمعدات وكافة المستلزمات التعليمية.

- **كــذلك** الاهتمام بصيانة وتحديث وتطوير المستشفيات والمؤسسات والمرافق الصحية العامة؛ وعلى الأخص مراكز الرعاية الصحية الأولية والعيادات المجمعة والمستوصفات والإسعافات الأولية ومعامل التحليل وتوفير ما تحتاجه من أدوية وتجهيزات ومستلزمات ومعدات طبية.

- **وضع** برامج التشغيل وتفعيل الخدمة، وتحسين وتطوير الأداء والكفاءة لمختلف الفروع والمرافق والوحدات الخدمية للمؤسسات الأمنية والضبطية (الشرطة – المرور – الحرس البلدي – الدفاع المدني – وغيرها) ، وصيانة وتجهيز مقارها وتوفير التجهيزات والمستلزمات اللازمة لإداء عملها بالكفاءة المطلوبة لترسيخ الاستقرار ولبسط الأمن ولاستعادة الثقة في تلك المؤسسات وحثها على القيام بواجباتها في ردع الظواهر السلبية وغياب الأمن ، ومكافحة عدم الانضباط والفوضى في الشارع الليبي ، وانتشار ظواهر العنف وكبح وضبط المخالفين ، ومقاومة السلوكيات غير السوية المعرقلة للاستقرار وكافة تبعات ومظاهر التسيب الأمني.

- **معالجة** عملية جمع النفايات والقمامة والتخلص منها وتدويرها، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنفيذ المعالجات الناجعة التي تضمن حماية البيئة، وإشراك الشباب في هذه الخطط وغيرها من خطط وبرامج توفير الخدمات للمواطنين والمحافظة على البيئة.

- **نشــــر** ثقافة المحافظة على البيئة والاهتمام بكل مكوناتها؛ ووضع البرامج اللازمة؛ لمكافحة مسببات التلوث البيئي وهدر المكونات البيئية الطبيعية، وتعزيز وتكثيف برامج وحملات التشجير والتوسع في إقامة المنتزهات والحدائق العامة والمناطق الخضراء وتطوير وصيانة القائم منها.

- **تشجيع** الأسر والعائلات المُهجرة والنازحين ودعمهم للعودة إلى بيوتهم، وتقديم التعويضات والمنح والقروض العقارية لمساعدتهم في أعمال الصيانة، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بمساكنهم وأماكن إقامتهم.

- **مساعدة** أصحاب المحال التجارية ومراكز الصيانة الفنية والورش والمباني الخدمية والمهنية من القطاع الخاص على صيانة مقار أعمالهم؛ وتوفير الدعم الفني والمالي ضمن برامج المشروعات الصغرى والمتوسطة أو غيرها من برامج العون والمساعدة والمساندة الفنية؛ عملاً على توفير حاجات المواطنين دون عجز أو قصور، وتعزيز دور القطاع الخاص فى تقديم الخدمات بالكفاءة والجودة المطلوبة؛ وتشغيل الشباب وتدريبهم والرفع من قدراتهم الفنية والمهنية.

وبالنظر لحجم الالتزامات التي ترتبها هذه البرامج والأعمال المهمة والضرورية لعودة الاستقرار بمختلف المدن وتوفير الخدمات الأساسية والمعيشية لسكانها ، ولصعوبة تنفيذ كل تلك الاعمال من خلال المؤسسات العامة بتمويل كامل من الدولة لمحدودية الموارد المالية المتاحة ؛ وضعف قدرة المؤسسات العامة بوضعيتها الراهنة لما تعانيه من قصور و ترهل في هياكلها ، ولمحدودية قدرات وموارد القطاع الخاص غير المنظم والهش ، وصغر حجمه للمشاركة في مثل هذه الأعمال التي تتخذ طابع استعجالي ، لذلك ينبغي التفكير في تكوين **صناديق ومؤسسات تمويلية صغرى ومتوسطة وتأسيس تعاونيات** من السكان لتتظافر الجهود في إطار اقتصاد اجتماعي تضامني يسعى لتعبئة الموارد المحلية والثروات المتاحة البشرية والمالية، والاستعانة بما يقدم من دعم في شكل قروض أو هبات اجتماعية وتوظيفها في برامج ومشروعات تعاونية لتقديم الخدمات اللازمة والضرورية للمواطنين ، وبمشاركة كاملة منهم وبإشراف منظمات المجتمع المدني.

المرحلة الأولى:

ثانياً: مرحلة الإصلاح الشامل

1- برنامج الإصلاح الاقتصادي:

الاقتصاد الوطني يحتاج إلى عملية إصلاح شامل لتغيير هيكلته من اقتصاد أحادي ريعي مقيد بتوجهات وتشريعات ترسخ لهيمنة الدولة، وسيطرتها على النشاط الاقتصادي إنتاجا واستيرادا وتصديراً وتوزيعا؛ معتمدة على استخدام عوائد النفط والغاز في تغطية الإنفاق الاستثماري والجاري على مدار أكثر من (60)عاما (1963م-2023م) ، وبالرغم من الوفرة المالية ظل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال هيكلي متمثل في الاعتماد على قطاع واحد ، إذ يساهم قطاع النفط والغاز بنحو (70 %) من الناتج المحلي الإجمالي ونحو (95.8 %) من الإيرادات العامة و(96%) من عائدات الصادرات ؛ وقد استمرت هيمنة هذا القطاع بالرغم من النوايا المعلنة فيما يخص التنويع الاقتصادي ؛ والتي كانت هدفاً أساسياً لكل خطط وبرامج التنمية التي نفذت في البلاد خلال العقود الماضية .

وتبعاً لهذا الخلل في هيكلة الاقتصاد الليبي أصاب الركود الناتج غير النفطي لدرجة التدهور في قطاعات هامة وحيوية (الصناعة، الزراعة، البناء والتشييد والإسكان، الخدمات الإنتاجية، والبنى الأساسية) حيث اتسمت معدلات النمو لهذه الأنشطة بالانخفاض الكبير الذي أدى إلى النمو المتواضع الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الفترة الممتدة منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى العام 2001 م،

جرى التوجه في بداية الألفية إلى جذب الأموال من مدخرات القطاع الأهلي والخاص وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتمويل مشروعات إنتاجية وخدمية في إطار تنمية الاقتصاد الوطني ومحاولة منح مزايا وتوفير ضمانات وحوافز للمستثمرين ؛ غير أن مساهمة القطاع الخاص كانت غير فاعلة وغير منظمة كما وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي كانت محدودة ، وذلك بسبب سلبية بيئة الأعمال

والسياسات المناوئة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث لم تتعد (2%) من الناتج المحلي الإجمالي وتتركز بشكل أكبر في قطاع النفط والغاز الذي بلغ نصيبه من تلك التدفقات نحو (80 %) وذلك حتى العام 2010 م.

وقد أدت سياسات الدولة الريعية وهيمنة مؤسسات القطاع الحكومي والعام إلى نتائج سلبية ساهمت في الركود الاقتصادي وعدم تحقيق معدلات النمو المخطط لها؛ حيث كانت البرامج التنموية المنفذة غير فعالة إذا ما قورنت بحجم الانفاق المنفذ خاصة الإنفاق على القطاعات المعنية ببناء الإنسان وتنمية قدراته (الصحة – التعليم)، وقد عانى القطاع الحكومي والعام من سياسات أدت إلى عدة تشوهات في الأداء كان أهمها:

- **التنظيم** الهرمي البيروقراطي، وتكدس القطاع العام بالعمالة وتدني الأجور، وارتفاع معدلات الانفاق دون ترشيد وانخفاض إنتاجية ومعدلات أداء العاملين، سوء الاستخدام والهدر في الموارد وعدم استدامتها.
- **ضعف** قدرات التسويق والمنافسة، ومركزية التسعير للإنتاج والخدمات؛ زيادة التكلفة وتدني الجودة في بعض المنتجات مما عرض عدد من المؤسسات العامة للخسائر فأصبحت عبء على الميزانية العامة عوضاً عن أن تكون الممول لها.
- **تدني** الخدمات وانخفاض معدلات الإنتاج وصعوبة تحقيق الأهداف التنموية المخطط لها.
- **التوسع** في سياسات الدعم وتقديم سلع وخدمات مجاناً أو بأسعار تقل بكثير عن تكلفتها المحلية الفعلية (السلع التموينية – الوقود – الكهرباء – خدمات النظافة وجمع القمامة وغيرها)، وتقديم الدعم لكل الأفراد بغض النظر عن مستويات دخولهم.

وبذلك تعرض القطاع الحكومي والعام للتدهور، وتسبب فى تخلف الاقتصاد الوطني ورغم ذلك لم يتم تغيير هيكلته لتحقيق هدف التحرير والتنوع الاقتصادي.

من تحليل الواقع والتوقعات والمستهدفات ؛ فإن الدولة لن يكون في مقدورها تبنيَّ إستراتيجية تنموية تعتمد على الإنفاق الاستثماري من عوائد النفط فقط والاستمرار في سياسات الدولة الريعية والاعتماد على القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية ، لما يمثله ذلك من استنزاف للثروة النفطية الناضبة ، خاصة تمويل وتنفيذ برامج ومشروعات الخدمات الاجتماعية المُكلفة من صحة وتعليم وإسكان وبرامج للرعاية الاجتماعية ؛ وبالتالي يكون الحل الأمثل بإفساح المجال أمام القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية كخيار إستراتيجي ؛ وليقوم القطاع الخاص بدوره في تعبئة موارده وتوظيفها في مشروعات برامج استثمارية ؛ والعمل على استثمار ما لديه من إمكانيات للمساهمة في تنفيذ برامج ومشروعات تنموية منتجة ذات جدوى اقتصادية في مشاركة حقيقية وفاعلة مع القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المستهدفة ، كذلك تشجيع الشراكات الأجنبية التي تساهم في نقل وتوطين المعرفة وتنمية الاقتصاد الوطني.

ويمر الاقتصاد الليبي حالياً بمرحلة انتقالية للتخلص من هيمنة القطاع العام على المستويين الكلي والجزئي ، إلى مرحلة التوجه إلى نموذج اقتصادي بديل يقتصر فيها دور الدولة على تبني قطاعات البني الأساسية والاستثمارات الاجتماعية والبيئية ، وبعض الأنشطة النفطية وذات الطابع السيادي ، وما عداها يعول على مساهمة القطاع الخاص ومؤسسات الاستثمار والتمويل الوطنية وغير الوطنية في المجالات الإنتاجية والخدمية وتطوير أدائها واستدامتها بما يحقق تنمية اقتصادية وتقوية رأس المال الوطني من

خلال { اقتصـــاد حر غير موجه ؛ اقتصـــاد فاعل وتنافســـي مبني على المعرفة والرأســـمال الفكري والابتكاري والابداعي (الرأس المال المعرفي للإنسـان) ، نظام اقتصـادي ذو مصـادر دخل متنوعة يفعل مـــن خلالها دور القطاع الخاص للمشاركة في العملية التنموية بكفاءة .

المجالات الواعدة في إطار التنويع الاقتصادي

- **الاستثمارات** في مجالات النفط والغاز.
- **السياحة**: مشروعات الفنادق والمنتجعات والقرى السياحية وخدماتها.
- **إنشاء** المصارف والخدمات المصرفية وشركات التأمين؛ والمؤسسات التمويلية.
- **تجارة** العبور والاستثمار في مجالات تنفيذ المطارات والموانئ الدولية والمناطق الحرة.
- **الاستثمار** في مجالات الطاقة؛ وخاصة الطاقة النظيفة والمتجددة.
- **البناء** والتشييد والاستثمار العقاري: في مجالات الإسكان، وإنشاء المدن التوابع والجديدة والمجاورات السكنية المتكاملة، مشروعات التهيئة العمرانية وتنفيذ شبكات المنافع العامة.
- **الصناعة**: وأهمها الصناعات البتروكيميائية وصناعة المنتجات الوسيطة منها، الصناعات الهندسية، صناعة مواد البناء؛ الصناعات الغذائية وغيرها.
- **مشروعات** الموانئ التجارية والخدمية والسياحية، وموانئ ومشروعات الصيد البحري والمزارع السميكة.
- **المشروعات** الزراعية المنتجة للغذاء وللمواد الخام الطبيعية التي تدخل في عديد الصناعات (الصناعات الغذائية والدوائية وغيرها).
- **تقنية** المعلومات والاتصالات، ومشروعات المواصلات المتطورة (الترام، المترو، المونوريل).
- **المشروعات** الخدمية: في مجالات الصحة (المستشفيات والمدن العلاجية والطبية)، والتعليم (الجامعات والمعاهد التقنية المتخصصة) وغيرها من أنشطة خدمية.

وغيرها من مشروعات ذات الجدوى والتي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستثمار واستدامة الموارد الوطنية.

وحددت الدراســـة التي أعدها مجلس التخطيط الوطني في العام 2007م بشـــأن الاســـتراتيجية الوطنية الاقتصادية - الاجتماعية طويلة المدى (5) مجالات واعدة مراعاة لحجمها الراهن والامكانيات المستقبلية وهي: الزراعة – الإسـكان والانشـاءات – الطاقة – السـياحة – تجارة العبور، مع ضـرورة تحديث بيئة الأعمال لإزالة قيود البيروقراطية ومختلف العوائق التي تواجه الأنشطة الاقتصادية.

2- برامج الإصلاح التشريعي: لإيجاد بيئة تشريعية داعمة للنمو وجاذبة للاستثمار

تأتي بعد ذلك في الأهمية عملية إصلاح وتطوير وتحديث البيئة التشريعية والمنظومة القانونية والتنظيمية والإجرائية، وتهيئة بيئة الأعمال المناسبة للإصلاح الاقتصادي والداعمة للاستثمار وللنمو الاقتصادي والاجتماعي وللتنمية الشاملة والمستدامة المستهدفة.

وبالتالي فإن تطوير بيئة الأعمال لتكون بيئة منفتحة وجاذبة ومتكاملة وفعالة تعمل على تحقيق مستهدفات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية؛ بما يضمن مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الوطنيين والأجانب ويساهـــم في تحقيق التـــوازن بين حقوق الدولة والمستثمرين ورجال الأعمال، ويكفل ضمان المزايا والمنح الاستثمارية لتشجيع المستثمرين.

وذلك يشمل وضع الأنماط المناسبة للعقود وأسس صياغتها؛ وما تتضمنه من التزامات تعاقدية بين الدولة والمستثمرين، ووضع أسس قانونية تضمن حقوق كل الأطراف وآلية التحكيم وتسوية المنازعات والتوفيق بينهما؛ في ظل ثبات تشريعي واستقرار مالي وأمني وأداء حكومي متفاعل بعيد عن البيروقراطية المعيقة لعملية التنمية والاستثمار يكون من شأنه دعم توفير بيئة استثمارية جاذبة وداعمة للتنمية، وتعزيز دور المؤسسات المكلفة بتشجيع الاستثمار لتهيئة البيئة المناسبة والضامنة لمجتمع الأعمال، وتحديد دور فاعل للمصارف ومؤسسات وهيئات التمويل والصناديق التمويلية في دعم الاستثمار .

كما تتضمن مرحلة الإصلاح التشريعي دراسة مختلف القوانين من أجل إجراء التغييرات في الأنظمة القانونية بهدف تحقيق وتعزيز العـــدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، ويشمل ذلك مراجعة التشريعات النافذة والبحث في تعديل نصوصها – وإلغاء بعض منها أو دمج بعضها – وإصدار قوانين جديدة تتمشى مع طبيعة المرحلة الراهنة والقادمة ومتطلباتها التشريعية والتنظيمية ... وتشمل عملية دراسة ومراجعة التشريعات التالية:

- التشريعات السيادية: قوانين الحكم المحلى، التخطيط، الرقابة.
- التشريعات المتعلقة بتنظيم العمل والاستخدام والخدمة المدنية وعلاقات العمل.
- التشريعات الاقتصادية (النقدية والتجارية والمالية)، قانون الضرائب.
- التشـريعات المتعلقة بتشـجيع الاسـتثمار وتعزيز الشـراكة بين القطاعين العام والخاص والشـراكات الإقليمية والدولية خاصة قوانين (الاستثمار – سوق العمل – الشركات).
- تشريعات الأحوال المدنية والأحوال الشخصية.
- التشريعات التنظيمية للمؤسسات الاجتماعية.
- التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية.
- تشريعات البيئة.
- تشريعات التخطيط العمراني – والاسكان – ونظم البناء.
- تشريعات حماية الأراضي الزراعية.
- وغيرها من التشريعات.

3- الإصلاح المؤسساتي (الإداري والتنظيمي):

في إطار السعي نحو اعتماد دور جديد للدولة ومؤسساتها يتمشى مع الرؤية المستقبلية والتغيير المنشود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ لتحقيق الأهداف والغايات المجتمعية التي تضمن الاستقرار والرفاه الاجتماعي والتقدم والرخاء الاقتصادي، وباعتبار أن الجهاز الإداري هو الإدارة الأساسية للدولة المكلف بتنفيذ السياسات العامة، ويعكس فلسفة النظام السياسي للدولة بشكل مباشر ، لذلك وعند تغيير النظام السياسي في أي مجتمع يجب أن يصاحبه إصلاح وتطوير النظام الإداري ليكون قادراً على القيام بمتطلبات وأعباء التغيير المستهدف؛ من خلال عملية إدخال تغييرات أساسية في أنظمة تسيير الجهاز الإداري للدولة وإحداث الإصلاحات على مستوى كامل وشامل للنظام الإداري في الدولة.

- **تطوير النظام الإداري في الدولة:**

استجابة لما طالب به الليبيون بإقرار نظام حكم محلى يعطى كافة الصلاحيات للمستويات المحلية في النظام الإداري وتغيير نظام الإدارة المركزية لما سجل عليه من ملاحظات بشأن تهميش كثير من

المناطق، وبأن تشكيل الحكومات المركزية أصبح يخضع للمحاصصة القبلية والمناطقية والتوسع فيها لإرضاء بعض المناطق؛ حتى أصبحت الحكومة المركزية مصدر استرزاق وتحقيق مصالح شخصية دون مراعاة الصالح العام.

بذلك تم اقتراح تطوير النظام الإداري في ليبيا على النحو التالي:

تتكون السلطة التنفيذية في ليبيا من عدة مستويات.

أولاً :- المستوى المركزى – الحكومة الوطنية

وتكون حكومة موحدة تتولى المهام السيادية ووضع السياسات العامة وشئون التخطيط للاقتصاد الوطني؛ وتتكون من عدد محدود من الوزرات السيادية والخدمية التي تختص بالتخطيط القطاعي وإعداد السياسات القطاعية، ومتابعة تحقيق المستهدفات الوطنية بتبويب ومراجعة تنفيذ الميزانيات السنوية التي يتم إقرارها.

والوزارات المقترحة: العدل – الداخلية – الدفاع – الخارجية – التخطيط والمالية – البنية الأساسية – الإنتاج الزراعي والحيواني – التنمية البشرية (التعليم والصحة) – التجارة والصناعة.

وتتبع للحكومة المركزية عدد من المؤسسات والهيئات والمصالح العامة لبعض الشئون السيادية.

ثانياً: السلطة التنفيذية المحلية.

وتتكون من المحافظات – البلديات وفروع البلديات – المحلات: -

– **المحافظات**: تمثل سلطة اشرافية وتنسيقية للبلديات التي تقع في نطاقها – وتدير أقاليم اقتصادية وتشرف على تنفيذ الميزانيات بالبلديات وإقامة المشروعات التي تشترك بها أكثر من بلدية.

-البلديات: وتمارس السلطة التنفيذية المحلية في اطار السياسات والخطط العامة للدولة وتتولى اعداد خطط التنمية وتنفيذ مشروعاتها وإدارة الموارد المحلية في نطاقها الجغرافي وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات العامة، وتقديم كافة الخدمات للمواطنين في نطاقها.
- الفروع البلدية والمحلات: وتتبع للبلديات فروع بلدية – حسب الأحوال – والمحلات التي تعتبر أساس وحدات السطلة المحلية، ويكون لفروع البلديات اختصاصات اقتراح ومتابعة تنفيذ البرامج والخطط التنموية وتنفيذ ما يتم اقراره من مشروعات وميزانيات عامة وتقديم كافة الخدمات في نطاق الفرع البلدي.
ويصدر بتحديد المحافظات واختصاصاتها ومكوناتها وتنظيمها واختصاصات البلديات والفروع البلدية ومكوناتها وتنظيمها قانون يصدر من السلطة التشريعية (قانون الحكم المحلى)

كما وأن الإصلاح الإداري لابد وأن يشمل عمليات إصلاح وإعادة هيكلة و تنظيم المؤسسات والأجهزة الإدارية العامة، وتنمية قدرات الأفراد العاملين بها ، وتحفيزهم ورعايتهم ، واستخدام مختلف أدوات الإصلاح المتعلقـــة بالتنظيم الإداري وإتباع الوسائل الإدارية الحديثة مثل الأخذ بنظام الجدارة والكفاءة والنزاهة ومكافحة الفساد في الوظيفة العامة ؛ وميكنة العمليات الإدارية لتبسيط الإجراءات؛ وتحسين طرق العمل وتحديثها وتطبيق نظم الرقمنة والخدمات الذكية لتتلاءم وتتوافق مع مسعى تحقيق أهداف السياسات

العامة علـــى ضوء التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولتتماشى مع البرامج الإنمائية القومية، وبما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقدم المجتمع.

وتتضمن عملية الإصلاح الإداري إعداد وتطوير السياسات التي تؤسس لإصلاح الأنظمة الإدارية من أجل تحقيق أهداف نوعية أهمها (الانضباط والمحاسبة والشفافية- تطوير نظم الرقابة والمساءلة - وتحقيق الحوكمة الرشيدة الجيدة بسهولة دون تعقيد إداري يحد من كفاءة العاملين)، ودعم برامج البحث والتطوير والتحديث في المؤسسات الإدارية والاقتصادية، ورفع الوعي الوظيفي بما يضمن تحقيق هذه الأهداف وتعزيز قدرات الإدارة العامة على مواكبة المتغيرات والمستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية محلياً وإقليميا ودولياً.

إن إنشاء جهاز إداري مؤسسي كفؤ وقادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإدارة البرامج والخطط التنموية وتطبيق نظم وبرامج كفيلة بإيجاد بيئة أعمال داعمة للاستثمار وتشجيع ودعم القطاع الخاص؛ وذلك من العوامل المهمة لتحقيق أهداف النمو لكون الجهاز الإداري ذو تأثير مباشر في تسريع الأداء الاقتصادي والنمو نابع من مدى حصانته المهنية وكفاءة وقدرة القوى العاملة بإداراته المختلفة وعلى مختلف المستويات.

هناك عدة تحديات تواجه عملية الإصلاح الإداري والتنظيمي المنشود لبلوغ الأهداف التنموية المخطط لها وأبرزها الآتي:

- **التضخم** الإداري والوظيفي؛ وزيادة أعداد ومعدلات من يتقاضى مرتباته من الخزانة العامة تحت مسمي (موظف حكومي – أو موظف عام).
- **انقسام** وازدواجية الإدارات العليا لعدد من المؤسسات العامة (السيادية – الخدمية – الإنتاجية) نتيجة للانقسام السياسي القائم بالبلاد.
- **تعدد** المؤسسات العامة والتي تعمل في نفس التخصص دون الحاجة لذلك.
- **وجود** مؤسسات وأجهزة يطلق عليها أجهزة تنفيذية عامة تحوي أعداداً كبيرة من العاملين؛ بينما هي أجهزة وسيطة تقوم بالتكليفات وإعداد التعاقدات؛ وإبرامها مـــع مؤسسات وشركات وطنية وأجنبية؛
- **ضعف** التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لأسلوب ومتطلبات الإدارة الحديثة.
- **ضعف** قدرات العاملين في الوظيفة العامة، وعدم تناسب قدراتهم وتأهيلهم مع مناهج وخطط التطوير ونظم الإدارة الحديثة دون التدريب والإخضاع لبرامج رفع القدرات.
- **عدم** موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
- **الخلط** في المفاهيم والتعريفات بين موظفي الخدمة المدنية في دواوين وأجهزة الدولة؛ وبين من تتولى الدولة مساعدتهم بدفع مرتباتهم من العاملين بمؤسسات وشركات إنتاجية وخدمية عامة تملكها الدولة من المفترض أنها تعمل وفقاً للقانون التجاري؛ وبما يعتبر خلل تنظيمي ترتب عليه زيادة أعداد من يتقاضون مرتباتهم من الخزانة العامة.
- **ضعف** وهشاشة القطاع الخاص وإلغاء دوره منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي الذي كان يستوعب أعداداً من القوى العاملة، مما أدي إلى الاعتماد بالكامل على التعيين والتوظيف في مؤسسات وأجهزة الدولة وتدني معدلات التشغيل بالقطاع الخاص.

- **انتشـار** ظواهر المحسـوبية والفسـاد الإداري المتمثل في الوسـاطة والمحاباة في التعيينات والترقيات وضعف حوافز الأداء والإنجاز.

4- إعداد إحصاءات وقاعدة بيانات وطنية محدثة ومطورة ودقيقة.

- **من** الأهمية استخدام مؤشرات حديثة دقيقة وصحيحة عند التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعند وضع السياسات العامة والسياسات والخطط القطاعية؛ تؤسس تلك المؤشرات على قاعدة المعلومات والبيانات والإحصاءات الوطنية، وكلما كانت قاعدة المعلومات والبيانات شاملة ومتكاملة وصحيحة وتتميز بحداثة المعلومات ودقتها.. كلما كان التخطيط مُحكم وقابل للتنفيذ وتحقيق الأهداف المرسومة للعملية التنموية.

- **لذلك** يجب أن تسبق مرحلة التخطيط للتنمية والإعمار عملية إعداد قاعدة بيانات صحيحة حول كافة المجالات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية، وإعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية؛ لتطوير النظام الإحصائي ونظم المعلومات تحقيقاً للشعار الدولي (بيانات أفضل من أجل نتائج أفضل).. خاصة وإن قاعدة البيانات في ليبيا غير شاملة وغير دقيقة وتحتاج إلى التحديث وإلى تضمينها بكل البيانات التي تخص المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ وتحديث التعريفات والتصنيفات وفقاً للمعايير الدولية.

- **وكان** آخر إحصاء تم في ليبيا هو (التعداد العام للسكان لسنة 2006م)؛ والذي تضمن تعداد السكان- عدد الأسر- معدلات النمو والتركيب العمري والنوعي والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان؛ والخصائص السكنية للأسر الليبية، والحالة التعليمية؛ الحالة الزواجية، القوة البشرية ومساهمة الليبيين في النشاط الاقتصادي، وهي الأن تعتبر إحصاءات وبيانات قديمة ولا يمكن التخطيط بناء عليها.

- **كما** تصدر وزارة التخطيط- دورياً- تقرير عن الحسابات القومية وتصدر الهيئة العامة للمعلومات التقرير الوطني للتنمية البشرية والتي يلاحظ عليها عدم حداثة البيانات لعدم إلتزام الجهات المعنية بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بتوفيرها وبالدقة والشمولية المطلوبة، ويصدر مصرف ليبيا المركزي تقارير سنوية تتضمن مؤشرات اقتصادية ومالية ، إضافة إلى عدد من التقارير القطاعية (الصحة- الاقتصاد- المالية- التعليم ... الخ)، ومعظم هذه التقارير تعتبر غير كافية وغير حديثة وتتناول مراحل سابقة خاصة ما يتعلق بالمؤشرات القطاعية وبالإحصاءات والبيانات الاقتصادية وبمعظم ما يتم إصداره عبارة عن إسقاطات بنيت على بيانات ومعدلات سابقة.

- **وستكون** هناك حاجة لإجراء تعداد عام للسكان؛ وإحصاءات حيوية واجتماعية حديثة وواقعية وتحديث قاعدة البيانات والمعلومات القطاعية؛ وفقاً للإستراتيجية الوطنية التي ينبغي أن تراعى الحاجة الماسة وأهمية تكوين قاعدة بيانات وطنية صحيحة ودقيقة وحديثة تتمشي مع المعايير الدولية المتعارف عليها.

المرحلة الثانيه :

مرحلة إعادة الإعمار والبناء والتنمية:

عملية إعادة الإعمار والبناء هي عملية أشمل وأعمق من عمليات إعادة التأهيل العمراني، فهي عملية تنمية وإصلاح بمفهوم شامل ومستدام لتحقيق الاستقرار والنمو الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الأمن القومي والإنساني بأبعاده المختلفة (الأمنية – الاجتماعية – الاقتصادية).

وضع إستراتيجية وطنية للتنمية والأعمار:

من المهم أن تتم عملية إعادة الإعمار والبناء بمفهومها الصحيح بعيداً عن أسلوب طلب العون والمساعدة، أو من خلال برامج عاجلة وطارئة تفتقر للدراسة اللازمة لتحديد **الجدوى والأولوية**، فهي عملية تنموية

شاملة ينبغي أن تتم وفقاً لإستراتيجية وطنية محكمة لمعالجة أوضاع قائمة وتطوير وإعادة بناء من أجل تحسين تلك الأوضاع؛ وصولاً لتحقيق كافة الأهداف المخطط لها بكل أبعادها وفي مراحلها المتعددة استرشاداً بما تم التوافق عليه عالمياً من مستهدفات تنموية (الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030م):

1- القضاء على الفـــقر والجوع وتحقيـق الأمـن الغذائي وتحسين الزراعة المستدامة. (الأهداف أرقام 1-2).

2- توفير الصحة الجيدة، والتعليم الشامل ذو الجودة وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة والمساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء. (الأهداف أرقام 3-4-5)

3- ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه النظيفة، والصرف الصحي، والطاقة النظيفة المتجددة بأسعار معقولة ومستدامة للجميع. (الأهداف أرقام 6-7)

4- ضمان العمل اللائق والتوظيف المنتج للجميع، وتعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام، وتوفير بنية تحتية مبتكرة ومرنة، وتعزيز التصنيع المستدام والإبتكار وتحسين أنماط الإنتاج، وضمان الإستهلاك المستدام. (الأهداف أرقام 8-9-12)

5- الحد من أوجه عدم المساواة والتباين بين مختلف المناطق، وتعزيز تطوير المدن لتكون مجتمعات مستدامة، ومستوطنات إنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة وقادرة على الصمود. (الأهداف أرقام 10-11).

6- تعزيز العمل المناخي، وحماية الحياة تحت الماء، وفي البر، وحماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الأرضية وتعزيز استخدام وإدارة الغابات ومكافحة التصحر وفقدان التنوع البيولوجي. (الأهداف أرقام 13-14-15).

7- تحقيق العدل والعدالة والسلام للجميع، وعقد وتقوية وسائل تنفيذ الشركات لتحقيق الأهداف من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز المؤسسات الفعالة والقوية القابلة للمحاسبة على كافة المستويات، وإتاحة لجوء الجميع للقضاء. (الأهداف أرقام 16-17).

وسيتم الاسترشاد بمخرجات الدراسة التي أعدها مجلس التخطيط الوطني بشأن الإستراتيجية الوطنية الاقتصادية الاجتماعية طويلة المدى، والتي تخلص إلى ضرورة بناء أساس لنموذج اقتصادي رصين ومتنوع يهدف الي تحقيق الانفتاح وتحرير الأسواق ، ودعم التوجه نحو رفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام واستدامة الموارد الطبيعية واستثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في عملية البناء الاقتصـــادي ، والحد من دور الدولة والتحول من الاقتصـــاد الريعي إلى اقتصـــاد حر متنوع ؛ يأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات المحلية؛ والتحولات الفاعلة إقليمياً ودولياً؛ والاستفادة من سلبيات وإيجابيات تجارب وخطط سابقة؛ واستخلاص الدروس المستفادة من كل ذلك لدعم مسيرة الإعمار والتنمية في ليبيا.

<u>إعداد خطط تنموية شاملة ومتوازنة:</u>

يتم بعد ذلك وضع برامج وخطط فاعلة ومتكاملة وفق الإستراتيجيات الوطنية الشاملة للإصلاح والنمو والتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، تتضـــمن مشـــروعات تنموية واســـتثمارية، وبما يحقق أهداف التنمية المكانية المستمرة والمتوازنة والمستدامة ويضمن عدالة توزيع وتنفيذ المشروعات على مختلف الأقاليم إستغلالاً وإستثماراً لمقوماتها وثرواتها الطبيعية والبشرية.

وتكون الأولوية لمشروعات البنى الأساسية لمختلف القطاعات - وعلى الأخص القطاعات الإنتاجية والخدمية - التي توفر فرص العمل والإنتاج لتحقيق أهداف إستراتيجية بزيادة العوامل الإنتاجية ، وتحقق الإصلاح والنمو الاقتصادي المنشود، ويكون ذلك شاملاً لبرامج الاستكمال والتطوير والتوسع

للمشروعات الإنتاجية والخدمية القائمة؛ وإعداد مخططات تنفيذية بعناية وكفاءة لتعويض العجز القائم وتوفير الاحتياج المستقبلي خاصة للمشروعات المتقادمة والمتهالكة والتي تحتاج لإعادة التأهيل والتطوير، وذلك في إطار الإستغلال الأمثل للأصول والطاقات الإنتاجية القائمة، والقوى البشرية والتنظيمية والمؤسسات العاملة وتنميتها وتطويرها ، من أجل تعظيم عوامل الإنتاج، إضافة لما تتطلبه عملية التنمية من مشروعات جديدة ومستحدثة تنفذ على مراحل متوالية في إطار التنمية المستدامة والمتوازنة؛ شاملاً مراجعة المشروعات التنموية والإستثمارية المتعاقد عليها والمخطط لها في خطط تنموية سابقة ؛ وإعادة وضع أولويات لتنفيذها حسب جدواها وأهميتها، ومعالجة كافة الإشكاليات القانونية والإجرائية التي تعيق إستئناف العمل بتلك المشروعات.

مقترح الخطط التنموية المستقبلية في إطار إعادة الاعمار والتنمية:

يقترح إعداد خطط وبرامج تنموية للمرحلة القادمة 2024 -2030 – كذلك للمرحلة اللاحقة 2031 – 2040 م وذلك على النحو التالي: -

1- خطة عاجلة قصيرة المدى 2023 – 2025 م

- تمثل مرحلة إعادة الاستقرار وتنفيذ برامج الاصلاح الشامل وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين – واستكمال المشروعات المتوقفة والجارية من خطط وتعاقدات سابقة.

2- خطة تنمية اقتصادية اجتماعية خماسية 2026 – 2030م

- تشمل مشروعات قطاعات البنية الأساسية – قطاعات التنمية البشرية – القطاعات الإنتاجية – المشروعات الاستثمارية.
- تكون خطة شاملة متوازنة للتنمية المكانية من خلال أقاليم اقتصادية محددة الهوية والوظائف.
- ويتم خلال هذه الخطة تحقيق أعلى المعدلات لأهداف التنمية المستدامة 2030م المتوافق عليها عالمياً

3- خطة تنمية اقتصادية اجتماعية خماسية 2031-2035م

4- خطة تنمية اقتصادية اجتماعية خماسية 2036-2040م

- ويتم خلالها تعزيز التوجه التنموي بتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي الممكنة والنمو القطاعي، وتحقيق التنوع الاقتصادي بتنفيذ تنمية مكانية شامة ومستدامة إستثماراً لكافة الموارد والثـــروات الوطنية البشرية والطبيعية والمالية، وتحقيق الأهداف الوطنية وفقاً لرؤية 2040 م والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة للفترة 2030-2040 م.

مراجعة الدراسات والسياسات والمخططات العمرانية :

لا بد أن تسبق عملية التنمية والإعمار مراجعة كاملة للسياسات العمرانية حتى تتفق في (الأهداف) مع أهداف خطط وبرامج التنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة سواء كانت سياسة التنمية المكانية أو سياسات الإسكان والبناء والعمران؛ ومن الأهمية أن تتمشي تلك السياسات مع الظروف العمرانية والاقتصادية والإجتماعية السائدة والإعتبارات البيئية؛ خاصة ظروف ازدحام بعض المدن والتمركز السكاني والاقتصادي، كما هو الحال في العاصمة طرابلس وباقي المدن الساحلية (بنغازي- الزاوية.. وغيرها)، ومراعاة الظروف الإدارية والاقتصادية التي أدت إلى تمركز السكان في بعض الأقاليم الجغرافية دون غيرها.

إضافة لذلك من المهم مراجعة كافة الدراسات والمخططات والتشريعات العمرانية ولوائح البناء والتنظيم العمراني المعتمدة والمعمول بها في ليبيا والمقترحة للتوسع المستقبلي، واتخاذ ما يلزم لتطويرها حتى تتفق في الأهداف مع ما يتم إقتراحه من خطط وبرامج للتنمية الشاملة والمستدامة، وإتخاذ الإجراءات التي تكفل تعديل ما يتوجب التعديل من التشريعات أو الإلغاء وصولا لاعتماد تشريعات تتمشي مع طبيعة مرحلة الإنماء والإعمار بتوجهاتها المساندة للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستهدف في إطار التنمية العمرانية المستدامة، كذلك مراجعة وتحديث قاعدة البيانات والمخططات العمرانية بمختلف مستوياتها التي جرى إعدادها ضمن دراسات ومخططات الجيل الثالث للمخططات العمرانية.

أبرز المشاكل العمرانية التي ينبغي وضع دراسات معمقة بشأنها تساهم في وضع الحلول والمقترحات للتطوير العمراني المستهدف:

- **التوسع** العمراني بالعاصمة طرابلس وببعض المدن المكتظة بالسكان، وارتفاع الكثافات السكانية بمعدلات تزيد عن المعدلات المخطط لها، وظهور توسعات وتجمعات عشوائية تتعارض مع توجهات التوسع والنمو العمراني المعتمدة مما تسبب في التشوهات العمرانية للمدن.
- ظهور أزمة إسكانية زادت حدتها خلال الثلاث عقود الماضية بزيادة حجم العجز المتراكم في الرصيد السكني، مما يستدعى الإسراع في وضع حلول التي تضمن معالجتها بشكل علمي من خلال مخططات تستوعب التوسع العمراني، وتساهم في حل الأزمة الإسكانية بفاعلية.
- **كذلك** ظهور عدة ظواهر سلبية منها: زيادة الكثافات المرورية في الشوارع والطرق - القصور الكبير في الخدمات الحضرية وعدم مواكبتها للتوسع العمراني غير المدروس وللزيادة السكانية مثل: خدمات الطرق - الخدمات الصحية والتعليمية - شبكات المنافع العامة من مياه الشرب والصرف الصحي- الكهرباء والإنارة- الاتصالات- الحدائق العامة والمنتزهات والخدمات الترفيهية ...إلخ.
- **وبالتالي فإن مهمة خبراء التخطيط الحضري الإجتهاد في وضع تصورات لحل المشاكل العمرانية وتحقيق جملة أهداف أهمها:**

1- وقف التدهور العمراني والحضري وتحسين الأوضاع بكافة المدن والقرى والتجمعات السكانية القائمة؛ وتوفير المرافق والخدمات الحضرية اللازمة، وإعادة إحياء المدن القديمة والمحافظة على نسيجها وبنيتها العمرانية التاريخية، والعمل على إستدامة كل المدن حضارياً وبيئياً.

2- معالجة مشكلة التكدس السكني، وذلك بتوفير مواقع كافية، وإعداد مخططات لتجمعات إسكانية تساهم في تذويب العجز السكني المتراكم؛ ومقابلة الاحتياجات المستقبلية؛ وتستوعب النمو السكاني المتزايد.

3- توفير مختلف الخدمات الحضرية للسكان (وتذويب الفوارق بين المدن الرئيسية والمدن الصغرى والقرى في شأن توفر الخدمات).

4- توفير مواقع لمزاولة أنشطة اقتصادية متنوعة تؤمن فرص عمل للسكان، ووضع حلول اقتصادية لتحقيق التوازن بين أعداد السكان والنمو السكاني وفرص العمل المتاحة من خلال تفعيل المخططات الإقليمية والإقليمية الفرعية وتعزيز العمل بمخرجاتها.

5- تفعيل عملية التنمية المتوازنة والشاملة على المستوي الوطني- الإقليمي- المحلي.

6- المرونة في تطبيق المخططات العمرانية المقترحة، وتطويع التجمعات العمرانية القائمة للمتغيرات المستقبلية، وإتاحة المجال لتوسعات المدن من خلال امتدادات عمرانية معتمدة وإيقاف التوسعات والنمو العشوائي، مع تطبيق الأسس التخطيطية والتنظيمية واللوائح والمعايير والكودات المحلية والعالمية.

7- اقتراح مراكز تنموية جديدة (مدن توابع ومدن جديدة) تكون نواة للتوسعات التي تستقطب النمو المستقبلي وتمثل تجمعات مكتفية ذاتياً من حيث الخدمات، وتوفير فرص العمل إستثماراً للمقومات والموارد الطبيعية بمختلف الأقاليم الاقتصادية، وتشجيعاً للأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

8- التأكيد على أن تكون جميع القرى والمدن سواء القائمة أو الجديدة– شاملة ومرئة ومستدامة وقادرة على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: كالقضاء على الفقر والجوع؛ وتقديم خدمات صحية وتعليمية جيدة؛ والتمتع بالطاقة النظيفة، وحماية ووفرة مستدامة للمياه والصرف الصحي، وتتضمن النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج، وتحقق الإستدامة البيئية.

9- وضع مخططات لمناطق حرة (خدمية وتجارية ومناطق عبور) تساهم في التنوع الاقتصادى وتوفير فرص عمل واستثمار الموارد الوطنية.

10-التأكيد على أن تكون المدن الجديدة المستهدفة ذات هوية إقتصادية (سياحية – صناعية – زراعية - تجارية - خدمات- استثمارات نفطية- مشروعات طاقة... وغيرها).

11- وضع مقترحات لشبكة متكاملة للطرق، ولمنظومة المواصلات المحلية والوطنية والإقليمية تساهم في تنمية كل المناطق واندماجها اجتماعياً واقتصادياً والتواصل بينها.

12-التحكم في النمو العمراني المستقبلي وإعتماد سياسة من شأنها توزيع الكثافات السكانية بشكل متزن في مختلف الأقاليم الجغرافية، وتوجيه النمو نحو المناطق المستهدف تنميتها وإعمارها، ومعالجة عدم توزان الخدمات (خلخلة تمركزها في مناطق دون غيرها).

13 - نقل المباني والمقار الحكومية والإدارية العامة من العاصمة طرابلس في إطار معالجة التكدس والازدحام العمراني بها، وذلك (بإنشاء عاصمة إدارية جديدة) بإحدى البدائل التالية: -

- ضاحية جديدة لمدينة طرابلس تكون مستقلة ذاتية الخدمات، وقد تكون تطوير وتوسع لأحدى الضواحى القائمة (وادى الربيع – سيدى السايح .... أوغيرها).
- مدينة جديدة تابعة لمدينة طرابلس.
- مدينة جديدة مستقلة لا ترتبط بمدينة طرابلس.

14- تعزيز دور المصارف والمؤسسات والصناديق التمويلية كأهم مصادر الإئتمان وتمويل مشروعات التوسعات العمرانية الجديدة، ودعم المستثمرين وإقراض المواطنين.

15-المشاركة والمساندة الفنية مع بيوت الخبرة والشركات غير الوطنية المتخصصة في مجالات البناء والاستثمار العقاري وإقامة وإدارة المدن والتجمعات العمرانية والمدن الجديدة.

البرنامج التنموي الشامل 2023م-2040م
برنامج الاستقرار ... وإعادة الإعمار والتنمية في ليبيا
(الإطار العام والمكونات)

الإطار العام للبرنامج

المقترح برنامج تنموي شامل ومتكامل لتحقيق أهداف عامة خلصت إليها دراسة (رؤية ليبيا 2040) والاسترشاد بأجندة (أفريقيا 2063 رؤى وطموحات) باعتبار ما جاءت به يؤسس لرؤية تخص دول الاتحاد الإفريقي على الأمد البعيد وتم رسم مسار النمو خلال الفترة (2023 – 2040) في ظل اتباع استراتيجيات وطنية تؤسس للنمو خلال هذه الفترة بمراعاة ما يمر به المجتمع الليبي من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنفيذ حزمة من السياسات العامة والنوعية والقطاعية المساندة للاستراتيجيات الوطنية والتي تعمل على وضع مقترحات لكيفية تحقيق أهدافها العامة والنوعية.

ويتكون البرنامج التنموي من عدد من الخطط على المدى القصير والمتوسط والبعيد ، وذلك على النحو التالي :

1- خطة عاجلة قصيرة المدى 2023 – 2025 م

- خطة عاجلة لتحسين الأوضاع الراهنة ومعالجة الأزمات والمختنقات وتمثل مرحلة إعادة الاستقرار وتنفيذ برامج الاصلاح الشامل وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين – واستكمال المشروعات المتوقفة والجارية من خطط وتعاقدات سابقة.

2- خطة تنمية اقتصادية اجتماعية خماسية 2026 – 2030م على المدى المتوسط

- تشمل مشروعات قطاعات البنية الأساسية – قطاعات التنمية البشرية – القطاعات الإنتاجية – المشروعات الاستثمارية.
- تكون خطة شاملة متوازنة للتنمية المكانية من خلال أقاليم اقتصادية محددة الهوية والوظائف.
- ويتم خلال هذه الخطة تحقيق أعلى المعدلات لأهداف التنمية المستدامة 2030م المتوافق عليها عالمياً

3- خطة تنمية اقتصادية اجتماعية خماسية 2031-2035م
4- خطة تنمية اقتصادية اجتماعية خماسية 2036-2040م } **على المدى البعيد**

- ويتم خلالهما تعزيز التوجه التنموي بتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي الممكنة والنمو القطاعي، وتحقيق التنويع الاقتصادي بتنفيذ تنمية مكانية شاملة ومستدامة استثماراً لكافة الموارد والثـــروات الوطنية البشرية والطبيعية والمالية، وتحقيق الأهداف الوطنية وفقاً لرؤية 2040م والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة للفترة 2030-2040 م.

تسعى الخطط التنموية إلى تحقيق أهم الأهداف :

- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمادية .
- رفع الإنتاجية الوطنية.
- تحقيق التنويع الاقتصادي .
- تحقيق معدلات نمو الناتج غير النفطي تتناسب مع استثمار الموارد الطبيعية وتحقيق أعلى عائد من الأنشطة الاقتصادية.

وذلك استناداً إلى جملة من المؤشرات التي يتم استخلاصها من الدراسات الوطنية لكافة القطاعات الاقتصادية.

وستتضمن الخطط التنموية المقترحة خططاً قطاعية بحسب المجموعات القطاعية التالية :

1- مجموعة قطاعات التنمية البشرية :
التعليم – الصحة – الشؤون الاجتماعية – الشباب – القوى العاملة – الثقافة.

2- مجموعة قطاعات الطاقة :
النفط والغاز – الكهرباء – الطاقات المتجددة.

3- مجموعة القطاعات الاقتصادية :
الاقتصاد والتجارة – الاستثمار – السياحة.

4- مجموعة قطاعات الخدمات والبنية الأساسية:
المرافق العامة – الإسكان – المواصلات والاتصالات – الأمن – العدل.

5- مجموعة القطاعات الإنتاجية :
الزراعة – الثروة الحيوانية – المياه - الصناعة.

وستتضمن الخطط التنموية القطاعية مشروعات وطنية ومحلية على النحو التالي :

أ. مشروعات وبرامج قطاعية مركزية على المستوى الوطني (تنفذ عن طريق الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة).

ب. مشروعات محلية موزعة (تنمية مكانية) تنفذ عن طريق البلديات.

ج. مشروعات استثمارية (تنفذ عن طريق الاستثمار المحلي والأجنبي والمشترك والقطاع الخاص).